

مجلة البحث في العقود و قانون الأعمال

تصدر عن مخبر العقود و قانون الأعمال

مجلة علمية نصف سنوية محكمة متخصصة في مجال العقود و قانون الأعمال

عدد خاص بأعمال اليوم الدراسي حول الرقابة على المنتجات وحماية المستهلك
بين النصوص والواقع يوم 9 ماي 2017
جامعة الاخوة منتوري قسنطينة
العدد الثالث ديسمبر 2017



فهرس المجلة

بن لحرش نوال

الرقابة الذاتية على المنتجات وحماية المستهلك 5

علواش مهدي

صلاحيات أعوان الرقابة في الكشف عن المخالفات والوقاية من مخاطر المنتجات! Error!

Bookmark not defined.

معكوف أسماء

اليات الرقابة على المنتجات المستوردة 39

براهيمي هانية

جزاء الإخلال بالإلتزام بمطابقة المنتجات. Error! Bookmark not defined.

بليهور فاطمة الزهراء

مسؤولية المنتج عن منتجاته المعيبة 78

غريبوج حسام الدين

دور جمعيات حماية المستهلك في الرقابة على المنتجات Error! Bookmark not defined.

تقديم لمحتوى العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلوة والسلام على أشرف المرسلين، وبعد

لقد أصبح موضوع الرقابة على المنتجات وحماية المستهلك - بين النصوص والواقع- محل انشغال السلطات العمومية وخصوصا وزارة التجارة وكذلك رجال الأعمال والمجتمع المدني، فضلا عن رجال القانون.

ففي ظل افتتاح الأسواق وعولمتها لاسيما في إطار التبادلات التجارية، أصبحت معظم المنتجات لاسيما المستوردة منها تشكل مصدر خطر على صحة المستهلك وسلامته وكذلك مصالحه الاقتصادية.

وبالرغم من سن المشرع الجزائري لجملة من النصوص القانونية، أهمها القانون رقم 03-09 الصادر في 25 فيفري 2009 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش المعدل والمتمم الذي ألزم المتدخل سواء كان منتجا أو موزعا أو مستوردا بمطابقة منتجاته للشروط والمتطلبات القانونية والفنية حتى تستجيب للرقابة المشروعة للمستهلك، وهذا إلى جانب الرقابة الخارجية التي يجريها أجهزة الرقابة وقمع الغش وكذلك مخابر قمع الغش، فضلا عن الهيئات الأخرى ذات الصلة على غرار هيئات التقييس المنصوص عليها في القانون رقم 04-04 المتعلق بالتنقيس المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 04-06 وكذلك مصالح الجمارك والصحة والهيئات الاستشارية وجمعيات حماية المستهلك.

وبالرغم من ذلك، لا تزال مسألة الرقابة على المنتجات محل جدل في الجزائر حيث أثبت الواقع تضرر المستهلك من مخاطر المنتجات المصنعة لاسيما المستوردة منها، وهذا ما يطرح التساؤل عن مدى التزام المتدخل بمطابقة منتجاته من جهة؟ وقيام أجهزة الرقابة بدورها من جهة أخرى؟

هذا وإذا كان التزام المتدخل بمطابقة منتجاته يمثل أحد أهم الالتزامات القانونية التي تقع عليه، فإن هذا الالتزام يرتبط كذلك بالالتزامات قانونية أخرى، كالالتزام بالإعلام وضمان أمن المنتوج وسلامته وكذلك ضمان العيوب الخفية، إلى جانب الالتزامات التعاقدية التي يضعها المتعاقد. وفي هذا الإطار يطرح التساؤل عن طبيعة المسؤولية المدنية التي تنشأ في حالة إخلال المتدخل بالالتزام بالمطابقة

وكذلك الآثار التي تنشأ في هذا الإطار في ظل قيام المسئولية الجزائية التي تتوزع بين القانون رقم 09-03 المتعلقة بحماية المستهلك وقمع الغش وكذلك قانون العقوبات.

و حول هذا الموضوع، يبرز دور جماعيات حماية المستهلك كفاعل أساسي في حماية المستهلك من المنتجات غير المطابقة من خلال الدور التحسيسي وكذلك التوعوي والإعلامي لاسيما بالنسبة للمنتجات المستوردة، وهذا ما يتطلب منها التسلح بالإمكانيات المادية والتكنولوجية ووسائل الإعلام والاتصال.

وعليه تعتبر هذه التظاهرة العلمية فرصة للوقوف على أهم الإشكالات التي يفرزها موضوع الرقابة على المنتجات المصنعة وانعكاساتها على حماية المستهلك، ومدى فعاليتها في ظل تعدد وتشعب النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بها وكذلك تعدد الآليات الحماية المقررة في ذلك لاسيما الإدارية، وهذا ما يطرح التساؤل كذلك عن مدى مسؤولية الدولة بالنظر إلى وجود منتجات غير مطابقة في السوق تمس بصحة ومصالح المستهلك؟

أ.د/ بن حملة سامي

أ/ بن لحرش نوال